المحاضرة السابعة: نشاط الاستثمار

اعداد أستاذ المقياس: د.حميد فشيت

تمهيد

تطرقنا في المحاضرات السابقة الى مفهوم الإنتاج وعوامل الإنتاج، كما تطرقنا الى مفهومي الاستهلاك والادخار، في الواقع هذه المفاهيم الاقتصادية مترابطة مع بعضها، حيث أنه من خلال الادخار يستطيع العون الاقتصادي استثمار تلك الأموال المدخرة في عملية الإنتاج، هذا الإنتاج يوجه الى الاستهلاك، أي أن الاستثمار في الواقع مرتبط بالادخار ومرتبط بالاستهلاك.

من خلال هذه المحاضرة سنتعرف على كل من:

مفهوم الاستثمار؛

تقسيمات وأنواع الاستثمار

اهداف الاستثمار

محددات الاستثمار

أولا: مفهوم الاستثمار

الاستثمار مصطلح واسع الاستخدام و هو يشمل كل ما هو بذل للجهد أو المال الذي يرى ايراده في المستقبل، وقد يشمل النواحي المادية والمالية والتي يرجى منها الحصول على الأرباح أو الامتيازات في المستقبل مثل المشاريع الاقتصادية أو التنموية، وقد يشمل النواحي المعنوية كالاستثمار في المورد البشري، التعليم والتربية، الأنشطة الاجتماعية ..الخ.

من جانبنا موضوعنا هو الاستثمار الاقتصادي والذي بطبيعة الحالة لا يمكن فصله عن باقي مجالات الاستثمار فهو يتأثر ويؤثر فيها.

ويعرف الاستثمار على أنه " ثروة ليست معدة للاستهلاك المباشر وانما تستخدم لإنتاج ثروة جديدة"، ويعرف أيضا على أنه " تضحية أنية بالاموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية محددة وكون العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية"

والاستثمار هو توظيف للأموال المدخرة أو المفترضة على أمل الحصول على عوائد مستقبلية تفوق الأموال الموظفة، هذا الاستثمار عادة ما يكون الغرض منه انتاج سلع رأسمالية والتي يقصد بها كل المعدات والالات والأدوات المستخدمة في انتاج ثروة جديدة.

ويمكن النظر الى السلع الرأسمالية من الناحية الكلية أي على مستوى الدولة على انه كل المنشآت المشاريع التي تنجزها الدولة من طرق، سكك حديدية، مطارات، هياكل فنية ....الخ، وكل زيادة في هذه السلع الرأسمالية يعد تنمية لرأس المال .

ثانيا: تقسيمات وأنواع الاستثمار

يصنف الاستثمار وفق عدة معايير، حيث وضع رجال الاقتصاد عدة تقسيمات له يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:

أ-تقسيمات الاستثمار حسب الجهة المالكة: ويصنف هما الى نوعين وهما:

1- استثمار خاص: وهو كل الاستثمارات التي ينجزها ويملكها الافراد والخواص؛
2- استثمار عام أو حكومي : وهي الاستثمارات العمومية والتي ترجع ملكيتها للدولة.

ب-تقسيمات الاستثمار حسب نوع الأصول : ويقسم الى:

1- استثمار حقيقي: وهي استثمار في السلع الرأسمالية الحقيقية كالمصانع، الآلات...الخ؛
2- استثمار مالي: وهي استثمار الأوراق المالية كالأسهم والسندات؛

ج- تقسيمات الاستثمار حسب المجال ونوع المشروع:

1- استثمار صناعي؛
2- استثمار تجاري؛
3- استثمار زراعي؛
4- استثمار خدمي .....الخ؛

كما نجد عدة مسميات وتقسيمات أخرى للاستثمار وهذا حسب الغرض المراد التعبير عنه، مثل تقسيم الاستثمار الى محلي وأجنبي اذا تعلق الامر بجنسية صاحب الاستثمار، والى مباشر وغير مباشر اذا تعلق الامر بنوع الشراكة مع المستثمرين الأجانب...الخ.

ثالثا: العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار.

يتأثر القرار الاستثماري بعدة عوامل، يستوجب كل منها الدراسة والمعرفة الكافية به حتى يكون القرار سليما وأقل مخاطرة، فلا يخفى على الجميع أن أي قرار استثماري هو قرار محاط بنسبة من المخاطرة واحتمال معين لنجاحه أو فشله من جهة والجدوى منه من جهة أخرى.

على العموم تتجلى أهم محددات الاستثمار فيما يلي :

أ- مناخ الاستثمار: ويتمثل في كل عوامل البيئة المحيطة بالمشروع من بيئة اقتصادية(النظام الاقتصادي السائد، مستويات الدخل، التضخم..)، سياسية (الاستقرار السياسي، الامن، نظام الحكم...) ، قانونية(قوانين الاستثمار، قوانين الضرائب، النظام الاداري...)، اجتماعية(ثقافة المجتمع، تركيبة السكان والديموغرافيا...) ...الخ، فكلها تمثل عوامل جذب وتشجيع أو طرد للاستثمار.

ب- معدلات الفائدة: من البديهي في القوانين الاقتصادية ان هناك علاقة عكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار، فكلما زادت معدلات الفائدة ضعفت الرغبة في الاستثمار وهذا لكون أصحاب رؤوس الأموال يفضلون الحصول على الفوائد بدلا عن المخاطرة في الاستثمار، كما ان تكلفة رأس المال ترتفع؛

ج- الكفاية الحدية لرأس المال: يقصد به كينز قيمة ما يحقق الاستثمار من عائد صافي على رأس المال الأصلي، وهو يمثل قدرة الاستثمار على تحصيل ايراد أعلى من معدلات الفائدة، فمثلا لو كان معدل الفائدة 07% فإن الاستثمار يجب أن يحقق معدلات عوائد أعلى من هذه النسبة؛

د- حجم الادخار: سبق أن ذكرنا أن هناك علاقة وثيقة وطردية بين الادخار والاستثمار، فكلما زاد حجم الأموال المدخرة زادت القدرة على تمويل الاستثمار؛

هـ- البنية التحتية : وهي عامل جد محفز على الاستثمار وهي جزء من المناخ المناسب للاستثمار، وغيابها أو ضعفها يؤدي بالضرورة على طرد الاستثمار وهي قد تتمثل في المناطق الصناعية، وسائل النقل من سكك حديدية، مطارات....الخ، وسائل الاتصال ...الخ.

رابعا: أهمية وأهداف الاستثمار.

للاستثمار أهمية بالغة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، فهو أساس النشاط الاقتصادي واساس النمو والدخل والتطور والازدهار ، وبدون استثمار أو بضعفه يحدث التخلف وتتبعه الازمات على غرار البطالة، ضعف الدخل ...الخ، وعلى العموم يمكن ابراز أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

- توفير السلع والخدمات؛
- توفير العملة الصعبة سواء بالحد من الاستيراد او التصدير الذي يضمن الزيادة فيها؛
- التحكم في العجز في المزان التجاري، وهذا بتخفيض الاستيراد أو زيادة التصدير أو كلاهما؛
- زيادة الدخل القومي، والدخل الفردي وبالتالي الرفع من مستويات الرفاه للمواطنين؛
- توفير مناصب الشغل والحد من البطالة؛
- خلق الفرص والمجالات الاستثمارية لقطاعات أخرى وتحفيز النشاط الاقتصادي، سواء بتشجيع الاستثمار في القطاعات الخلفية أو الامامية، وكمثال على ذلك فإن تطور الاستثمار في الصناعات الغذائية كالطماطم يشجع زراعتها، ويشجع المؤسسات العاملة في قطاع الري ...الخ، كما يشجع المؤسسات العاملة في قطاع الاطعام؛
- زيادة الثروة وهذا يحدث بتراكم رأس المال؛
- زيادة مداخيل الدولة وهذا من خلال تحصيلها الضرائب؛

أما عن اهداف الاستثمار فهي لا تقل عن أهميته، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

- الحفاض على استمرارية النشاط الاقتصادي؛
- تحقيق النمو في الناتج الداخلي الخام (GDB-eng PIB-fra)؛
- ضمان استمرارية دخل الدولة والافراد؛
- ضمان توفير مناصب الشغل والحد من البطالة؛
- تجسيد البرامج التنموية؛
- الحد من التبعية خاصة في الدول النامية؛